رسالة الإسلام

مجلة إسلامية عالمية

تصدر عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة

المحرم سنة ١٣٧٩ هـ
يوليو سنة ١٩٥٩ م

العــدد الثـالث
السنة الحادية عشرة

بسم الله الرحمن الرحيم

[تفسح « كلمة التحرير » صدر هذا العدد للحديث التاريخي الخطير الشأن الذى أدلى به السيد صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر ، مد الله فى عمره ، وأدام نفع الأمة الإسلامية بعلمه وفضله وصالح سعيه]

قال فضيلة الأستاذ الأكبر :

من بين ما تُعْنَى به كلية الشريعة فى منهجها الجديد : دراسة الفقه المقارن بين المذاهب الإسلامية على الأسس التالية :

أولا — تكون الدراسة على مختلف المذاهب لا فرق بين سنة وشيعة . ويعنى بوجه خاص ببيان وجهة النظر الفقهى حكما ودليلا لكل من مذاهب السنة وهى الأربعة المعروفة والأمامية — الاثنا عشرية — والزيدية .

ثانيا — يستخلص الحكم الذى يرشد إليه الدليل دون التفات إلى كونه موافقاً أو مخالفا لمذهب الأستاذ أو الطالب ، حتى تتحقق الفائدة من المقارنة وهى وضوح الرأى الراجح من بين الآراء المتعددة وتبطل العصبيات المذهبية المذمومة .

وفى أصول الفقه — يعنى بوجه خاص ببيان المواضع الأصولية التى وقع الاختلاف فيها بين المذاهب الستة السابقة الذكر ، مع بيان أسباب الخلاف .

وفى علم مصطلح الحديث ورجاله . تشمل الدراسة ما اصطلح عليه السنة وما اصطلح عليه الإمامية والزيدية كما تشمل دراسة الرجال المشهورين وأصحاب المسانيد ومسانيدهم فى كل من الفريقين هذا بالإضافة إلى التوسع فى هذه الدراسة تفصيلا فى الدراسات العليا بكلية الشريعة .

قيل لفضيلته : إن بعض الناس يرى أنه يجب على المسلم لكى تقع عباداته ومعاملاته على وجه صحيح أن يقلد أحد المذاهب الأربعة المعروفة وليس من بينها مذهب الشيعة الامامية ولا الشيعة الزيدية فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأى على إطلاقه فتمنعون تقليد مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مثلا .

فأجاب فضيلته :

١ — إن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتّباع مذهب معين بل نقول إن لكل مسلم الحق فى أن يقلد بادئ ذى بدء أى مذهب من المذاهب المنقولة نقلا صحيحاً والمدونة أحكامها فى كتبها الخاصة ولمن قلد مذهباً من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره — أى مذهب كان — ولا حرج عليه فى شئ من ذلك .

٢ — إن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مذهب يجوز التعبد به شرعا كسائر مذاهب أهل السنة .

فينبغى للمسلمين أن يعرفوا ذلك ، وأن يتخلصوا من العصبية بغير الحق لمذاهب معينة ، فما كان دين الله وما كانت شريعته بتابعة لمذهب ، أو مقصورة على مذهب ، فالكل مجتهدون مقبولون عند الله تعالى يجوز لمن ليس أهلا للنظر والاجتهاد تقليدهم والعمل بما يقررونه فى فقههم ، ولا فرق فى ذلك بين العبادات والمعاملات .

...جلة ورئيس التحرير

...سن الزيات

العنوان

...ة الجامع الأزهر

بالقاهرة

ت ... ٤٦٢١٤

مجلة الأزهر

مجلة شهرية جامعة

تصدر عن مشيخة الأزهر في أول كل شهر عربي

يشترك في التحرير

عباس محمود العقاد

بدل الاشتراك

٤٠ في الجمهورية العربية المتحدة

٥٠ خارج الجمهورية

وللمدرسين والطلاب تخفيض خاص

الجزء الثاني — صفر سنة ١٣٧٩ هـ — أغسطس سنة ١٩٥٩ م — المجلد الثاني والثلاثون

الحادي

المواضع الأصولية التى وقع الاختلاف فيها بين المذاهب الستة السابقة الذكر مع بيان أسباب الخلاف .

وفى علم مصطلح الحديث ورجاله تشمل الدراسة ما اصطلح عليه السنة وما اصطلح عليه الإمامية والزيدية ، كما تشمل دراسة الرجال المشهورين وأصحاب المسانيد ومسانيدهم فى كل من الفريقين .

هذا بالإضافة إلى التوسع فى هذه الدراسة تفصيلا فى الدراسات العليا بكلية الشريعة وهناك قلت لفضيلته :

إن بعض الناس يرى أنه يجب على المسلم لكى تقع عباداته ومعاملاته على وجه صحيح أن يقلد أحد المذاهب الأربعة المعروفة ، وليس من بينها مذهب الشيعة الإمامية ولا الشيعة الزيدية ، فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأى على إطلاقه ، فتمنعون تقليد مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مثلا ؟

فأجاب فضيلته : أولا : يجوز لمن ليس من أهل الاجتهاد والنظر أن يقلد أى مذهب من مذاهب العلماء الموثوق بعلمهم وصلاحهم ، يشترط أن يصل إليه ذلك المذهب من طريق منضبط يطمئن إليه سماعا أو نقلا .

ولا عبرة بما يكتب فى بعض الكتب من انحصار المذاهب التى يجوز تقليدها فى الأربعة المشهورة ، ولا بما يقال من أن من قلد مذهبا ، فليس له أن ينتقل إلى غيره .

وفى ذلك يقول الشيخ عز الدين بن عبد السلام « لم يزل الناس يسألون من اتفق من العلماء من غير تقييد بمذهب ولا إنكار على أحد من السائلين ، إلى أن ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوها من المقلدين ، فإن أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلة مقلدا له فيما قال كأنه نبى أرسل ، وهذا نأى عن الحق ، وبعد عن الصواب لا يرضى به أحد من ذوى الألباب .

ثانيا : أن لفظ الشيعة الذى اشتهر به أتباع (على) وآل بيته خاصة ، هو فى الأصل مأخوذ من المشايعة بمعنى المتابعة ، فشيعة الرجل أصحابه وأتباعه ، وقد أطلق هذا الاسم على طوائف كثيرة تخالف الإسلام فى كثير من العقائد الأساسية والأحكام ، وهذه لا يباح تقليدها لخروجها عن دائرة الإسلام .

ثالثا : أن هناك فرقا أخرى تنسب إلى (على) وهم شيعته المهتدون الذين يبرءون من هذه الفرق الضالة ويحكمون بكفرهم ويلعنونهم . ومن هؤلاء الشيعة الصالحين الطائفة المعروفة (بالجعفرية) أو (الإمامية الاثنا عشرية) .

رابعا : أن لهذه الطائفة المعروفة أصولها المستندة من كتاب الله تعالى ومن سنة رسوله

المواضع الأصولية التي وقع الاختلاف فيها بين المذاهب الستة السابقة الذكر مع بيان أسباب الخلاف .

وفى علم مصطلح الحديث ورجاله تشمل الدراسة ما اصطلح عليه السنة وما اصطلح عليه الإمامية والزيدية ، كما تشمل دراسة الرجال المشهورين وأصحاب المسانيد ومسانيدهم فى كل من الفريقين .

هذا بالإضافة إلى التوسع فى هذه الدراسة تفصيلا فى الدراسات العليا بكلية الشريعة وهناك قلت لفضيلته :

إن بعض الناس يرى أنه يجب على المسلم لكى تقع عباداته ومعاملاته على وجه صحيح أن يقلد أحد المذاهب الأربعة المعروفة ، وليس من بينها مذهب الشيعة الإمامية ولا الشيعة الزيدية ، فهل توافقون فضيلتكم على هذا الرأى على إطلاقه ، فتمنعون تقليد مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية مثلا ؟

فأجاب فضيلته : أولا : يجوز لمن ليس من أهل الاجتهاد والنظر أن يقلد أى مذهب من مذاهب العلماء الموثوق بعلمهم وصلاحهم ، يشترط أن يصل إليه ذلك المذهب من طريق منضبط يطمئن إليه سماعا أو نقلا .

ولا عبرة بما يكتب فى بعض الكتب من انحصار المذاهب التى يجوز تقليدها فى الأربعة المشهورة ، ولا بما يقال من أن من قلد مذهبا ، فليس له أن ينتقل إلى غيره .

وفى ذلك يقول الشيخ عز الدين بن عبد السلام « لم يزل الناس يسألون من اتفق من العلماء من غير تقيد بمذهب ولا إنكار على أحد من السائلين ، إلى أن ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوها من المقلدين ، فإن أحدهم يتبع إمامه مع بعد مذهبه عن الأدلة مقلدا له فيما قال كأنه نبي أرسل ، وهذا نأى عن الحق ، وبعد عن الصواب لا يرضى به أحد من ذوى الألباب .

ثانيا : أن لفظ الشيعة الذى اشتهر به أتباع (على) وآل بيته خاصة ، هو فى الأصل مأخوذ من المشايعة بمعنى المتابعة ، فشيعة الرجل أصحابه وأتباعه ، وقد أطلق هذا الاسم على طوائف كثيرة تخالف الإسلام فى كثير من العقائد الأساسية والأحكام ، وهذه لا يباح تقليدها لخروجها عن دائرة الإسلام .

ثالثا : أن هناك فرقا أخرى تنسب إلى (على) وهم شيعته المهتدون الذين يبرءون من هذه الفرق الضالة ويحكمون بكفرهم ويلعنونهم . ومن هؤلاء الشيعة الصالحين الطائفة المعروفة (بالجعفرية) أو (الإمامية الاثنا عشرية) .

رابعا : أن لهذه الطائفة المعروفة أصولها المستندة من كتاب الله تعالى ومن سنة رسوله

المروية عن أئمتهم ، فى العقيدة والشريعة وليس الخلاف بينهم وبين مذاهب السنة إلا كالخلاف بين مذاهب السنة بعضها وبعض.

فهم يدينون بأصول الدين ، كما وردت فى القرآن الكريم ، والسنة المتواترة ، كما يؤمنون بكل ما يجب الإيمان به ويبطل الإسلام بالخروج عنه ، من الأحكام المعلومة من الدين بالضرورة .

خامسا : أن مذهبهم الفقهى مدون محرر له كتبه وأسانيده وأدلته ، وأن مؤلفى هذه الكتب ومن استمدوا منهم معروفون محفوظة سيرتهم العلمية ومكانتهم الفقهية بين العلماء ومن هذا البيان يتضح جليا :

١ - أن الإسلام لا يوجب على أحد من أتباعه اتباع مذهب معين ، بل يقرر أن لكل مسلم الحق فى أن يقلد بادئ ذى بدء أى مذهب من المذاهب المنقولة نقلا صحيحا والمدونة أحكامها فى كتبها الخاصة ، ولمن يقلد مذهبا من هذه المذاهب أن ينتقل إلى غيره - أى مذهب كان - ولا حرج عليه فى شىء من ذلك .

٢ - أن مذهب الجعفرية المعروف بمذهب الشيعة الإمامية الاثناعشرية مذهب يجوز التعبد به شرعا ، كسائر مذاهب أهل السنة .

فينبغى للمسلمين أن يعرفوا ذلك ، وأن يتخلصوا من العصبية لغير الحق لمذاهب معينة فما كان دين الله ، ولا كانت شريعته تابعين لمذهب ، أو مقصورين على مذهب . فالكل مجتهدون مأجورون مقبولون عند الله تعالى ، يجوز لمن ليس أهلا للنظر والاجتهاد تقليدهم والعمل بما يقررونه فى فقههم لا فرق فى ذلك بين العبادات والمعاملات .

ولقد رحب الكثيرون من علماء ومشايخ السنة فى لبنان بقرار الأستاذ الأكبر حول تخصيص كرسى فى الجامعة الأزهرية لتدريس الفقه الشيعى وعدم الاعتراف بالفوارق بين المذهبين السنى والشيعى .

ووصف الشيخ محمد جواد شرى رئيس المراكز الدينية بأمريكا هذا القرار بأنه يعيد إلى المسلمين وحدتهم ، ويبدد مخاوف الشيعة ويجعلهم يشعرون بأنهم انصفوا .

وصرح الشيخ محمد علايا مفتى السنة فى لبنان أن المتعمق فى دراسة الشريعة الإسلامية لا يرى من الفوارق بين السنة والشيعة إلا كما يرى الفرق بين مذاهب السنة الأربعة .

وقال الشيخ محمد الصادق المرجع الدينى للشيعة فى لبنان : إن الإسلام وحدة متكاملة لا مكان لتجزئتها ، والمذاهب ما هى إلا اجتهادات علمية للوصول إلى الحقيقة .

ثم أضاف قائلا : إن قرار علامة مصر شيخ الأزهر استمد قوته وجرأته ومضاءه من قائد